

هل ستفتح صفحة جديدة في التاريخ مع الديمقراطية؟!

(مترجم)

الخبر:

حضر أردوغان "الاجتماع التشاوري والتقييمي الثاني والثلاثين" لحزبه في أنقرة - كيزيلجاهامام، وقال: "اعتباراً من أمس، دخلت أفة الإرهاب التي استمرت 47 عاماً مرحلتها الأخيرة. اليوم يوم جديد، وشفقة جديدة طُورت في التاريخ. اليوم، فُتحت أبواب تركيا العظيمة والقوية، نحو مئوية تركيا، على مصراعيها. سنُشكل لجنة في الجمعية الوطنية الكبرى ونبدأ بمناقشة الإطار القانوني لهذه العملية. وبصفتنا تحالف الشعب، سنعمل مع تحالف حزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، وحزب الحركة الديمقراطية لتحسين هذه العملية ودفعها قدماً نحو المستقبل". (وكالات، ٢٠٢٥/٧/١٢)

التعليق:

نشهد فترة طغت فيها المصالح السياسية والمكاسب الشخصية ووحشية الرغبة في الهيمنة على إيمان الأمة وقيمتها وأخلاقيها. لا ينبغي النظر إلى التحالف غير المباشر والخفي بين حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الديمقراطية، الذي تبلور في ظل المناخ السياسي الراهن في تركيا، على أنه مجرد مناورة سياسية أو تحرك تكتيكي. إن دورة مصالح ومنافع الأحزاب السياسية العاملة في ظل الديمقراطية هي، إلى حد ما، مبرر وجودها. إن اجتماع أولئك الذين يمثلون التيارات المتطرفة، والذين كانوا يُعتبرون متعارضين في السابق، وتعاونهم على المنوال نفسه، هو نتيجة طبيعية لمبدأ "عفا الله عما سلف"! بل إن حقيقة أن القادة الذين دأبوا على إهانة بعضهم بعضاً بألفاظ نابية علناً لسنوات، أصبحوا الآن جزءاً من تحالف مشترك. إن اعتبارهم حزباً اعتبروه سابقاً جناحاً سياسياً للإرهاب جزءاً من تحالفهم الخاص، هو بالطبع، شكل من أشكال الوحدة التي لا يمكن أن تتحقق إلا في نظام فاسد كالديمقراطية.

في 12 تموز/يوليو، كان تصريح أردوغان الذي جاء فيه "سنُحسن العملية القادمة مع تحالف حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية وحزب الديمقراطية" اعترافاً بالعديد من الحسابات السياسية. أردوغان قائدٌ غرس في صميم سياسته مبدأ "الغاية تبرر الوسيلة". ولتحقيق هذه الأهداف، جعل كل شيء؛ الإيمان، والقيم المقدسة، والروحانية، والأمة، والوطن، وأي شيء آخر يُمكنك التفكير فيه، جعله قابلاً للتضحية سياسياً. أردوغان، الذي يقرأ قواعد السياسة الديمقراطية ببراعة، تمكن من الحفاظ على سلطته حتى في الفترات التي بدأ فيها الدعم الشعبي له يتضاءل. بينما عزز سياسته من خلال القومية التركية بانحيازها إلى حزب الحركة القومية في أحداث الخندق، فإنه يحاول اليوم الحفاظ على سلطته من خلال توسيع جبهة تحالفه بالانحياز إلى حزب الديمقراطية ضد حزب الشعب الجمهوري. إن تحالف الشعب، الذي يفتقر إلى العدد اللازم من الأصوات للتعديل الدستوري الجديد، سيعوّض هذا النقص مع حزب الديمقراطية في بعض القضايا.

من الواضح أن الأحزاب الديمقراطية لا يمكنها تمثيل المسلمين بأي شكل من الأشكال. فالنظام الذي لا يرتكز على المبادئ، والذي تُعلَى فيه المصالح فوق كل اعتبار، والذي تغطي فيه الرغبة في السلطة على جميع القيم، لا يمكنه أن يمثلنا. هذه التحالفات، التي تُشرعن باسم المصلحة العامة، تخدم مصالح قادة الأحزاب، لا مصالح المسلمين. إن النظام الديمقراطي العلماني الكمالي المُطبق منذ قرن، هو مصدر المشاكل ولا يمكن أن يكون جزءاً من الحل. ولأن هذا النظام هو مصدر المشاكل وعامل غياب الحلول، فلا جدوى من تشتيت انتباه الناس بالنتائج. ليس هناك ما هو أغرب من الاعتقاد بأن الديمقراطية ستفتح صفحة جديدة في التاريخ. فالنظام الذي طُبّق منذ قرن أوصلنا إلى ما نحن عليه اليوم. بصراحة، إن الأهداف العظيمة والدول القوية تنبثق من عقائد راسخة، وهذه هي عقيدة الإسلام. إذا عملنا بالأفكار والحلول المنبثقة عن هذه العقيدة، فسيتغير مجرى التاريخ. يجب أن نتجاوز اختيار أهون الشرين. لقد حان الوقت لإقامة نظام يُجسّد ويحافظ على العدالة والقانون والحقوق في جميع مناحي الحياة، ليس بالقول فحسب، بل بالفعل. وإلا، فكما قال الإمام الغزالي بما معناه "تحالفات المصلحة مع الظالمين لا تخدم الإسلام، بل الشيطان". إن نظام الإسلام، الذي لا يُلهي الناس بتحالفات قدرة، ولا يُبَدّد طاقة الأمة لمصالح شخصية، هو سبيلنا الوحيد للخروج.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

أحمد سابا